

رضوان الطويل : نتحدث عن العدالة الاجتماعية دون أن نراها

تيكيل عربي - العدد 20 - من 4 إلى 10 أكتوبر 2019

تيكيل عربي

ar.telquel.ma/

مدير النشر : المختار عماري

"ليبائيت C" ..

صراع مختبرات الأدوية
للفوز بصفحة العلاج



الصفقات المغربية

برنامج طموح يسعى إلى تكفل الدولة بعلاج المرضى المغاربة الذين يقدر عددهم بـ400 ألف؛ أي ما نسبته 1,2 في المائة من ساكنة المغرب، لكن صفقة الدواء مغرية، يسيل لها لعاب أصحاب المختبرات، فماذا وقع بالفعل؟

يظل السؤال مطروحا حول "حكامة" الصفقات العمومية بشكل عام، وتلك المتعلقة، بوجه خاص، بموضوع حساس هو صحة المغاربة.

بعض عناصر الجواب تجدونها في ثنايا ملف العدد، ولكن يظل السؤال مطروحا حول "حكامة" الصفقات العمومية بشكل عام، وتلك المتعلقة بموضوع حساس هو صحة المغاربة. ■

للمرة الثانية على التوالي، يخصص العدد الأسبوعي من "تيلكيل عربي" ملفه لموضوع يهتم الصحة العمومية. فبعد التطرق إلى وقائع صادمة لوفيات نساء حوامل في المغرب، موعدهم في العدد، الذي بين أيديكم، مع تحقيق يعتمد أساسا على وثائق ومعطيات حصريّة تهتم تفاصيل "البرنامج الاستراتيجي الوطني للمغرب بلا فيروس التهاب الكبد C".

التحقيق نبش أيضا في موضوع الجدل الذي رافق طلب العروض للفوز بصفقة الأدوية، والتي رست، حسب ما أفرزه طلبية العروض، على مختبر "Mylan" ومختبر "Kemipharm".

يأتي كل هذا، في سياق اجتماع لجنة مختلطة تضم مسؤولين من وزارة الصحة وأطباء وخبراء، خلال شهر أبريل الماضي، لوضع خارطة طريق للقضاء نهائيا على فيروس التهاب الكبد "C" بحلول العام 2030.

تعديل.. حكومة مقلصة تضر 3 أو 4 نساء

يستعد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني لتقديم لائحة أعضاء حكومته المعدلة إلى الملك محمد السادس، والتي يرتقب أن تكون حكومة مقلصة.

الشرقي الحرش

حدود 23 وزيرا، حيث سيتم مراعاة نتائج الانتخابات في توزيعها، وكذا مراعاة توزيع الحقائق الوازنة على جميع أحزاب الأغلبية. من جهة أخرى، أوضح مصدر من الأغلبية أن رئيس الحكومة طلب من زعماء الأغلبية مده بأسماء الكفاءات المرشحة للاستوزار من أجل تقديمها للملك.

المصدر، اعتبر أن المنهجية التي اعتمدها رئيس الحكومة لا تحظى بقبول جميع مكونات الأغلبية، إذ كان من الواجب أن يتم الاتفاق على برنامج عمل جديد يوطر ما تبقى من الولاية الحكومية الحالية، قبل الدخول في النقاش حول الحقائق.

كفاءات بدون انتماء سياسي

من جانبه، يفتح حزب العدالة والتنمية على كفاءات من خارج الحزب، الذي لا يعارض ضمها إلى الحكومة التي ينتظر أن تتعزز بتكنوقراط. وأفاد مصدر قريب من رئيس الحكومة سعد الدين العثماني "تيلكيل" أنه لا مانع من ضم كفاءات من خارج الحزب، شريطة احترامها للقيم التي تميزه. ولا يجد الحزب، في ظل دعوة الملك محمد السادس للاعتماد على كفاءات عند الانخراط في التعديل الحكومي، بدا من الاهتمام بكفاءات بدون انتماء سياسي، بهدف سد الخصاص الذي يعاني منه على هذا المستوى.

وأكد المصدر على أنه يجب مع ذلك أن يحظى اختيار تلك الكفاءات بموافقة الهيئات الداخلية للحزب، تأكيداً للمقاربة الديمقراطية التي دأب عليه. وكان الملك محمد السادس قد استقبل رئيس الحكومة في 21 من شتنبر الماضي، وكلفه بإجراء تعديل حكومي يفتح الباب لمشاركة كفاءات جديدة في الحكومة والمناصب الإدارية العليا. ■



حكومة سعد الدين العثماني في أحد اجتماعاتها الأسبوعية.

يصب في مصلحة حزبي الاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية.

وبحسب المصدر، فإن حزبي الاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية يرتقب أن يمثلوا بحقيقتين وزاريتين لكل منهما بدل حقيبة واحدة، كما كان الأمر سابقا بسبب قرار التقدم والاشتراكية الانسحاب من الحكومة.

في سياق متصل، كشف مصدر مقرب من رئيس الحكومة لـ "تيلكيل عربي" أن الملك محمد السادس وافق على الهيكلة الجديدة للحكومة المقبلة، حيث سيتم تجميع عدد من القطاعات الحكومية، وتقليص عدد الوزراء بشكل كبير. وتشير المعطيات التي حصل عليها "تيلكيل عربي" أن عدد أعضاء الحكومة سيكون في

كشف مصدر مقرب من رئيس الحكومة، في حديث مع "تيلكيل عربي"، أن تقليص عدد وزراء الحكومة جاء بناء على توجيهات من الملك محمد السادس، وذلك استجابة لرغبة أغلب المغاربة.

نساء وشباب في الحكومة

وقل المصدر من تأثير حذف كتابات الدولة على تمثيلية النساء في الحكومة، مشيراً إلى أن الحكومة المقبلة ستضم 3 أو 4 نساء، كما ستضم شبابا. من جهة أخرى، تأسف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، لقرار المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية الخروج من الحكومة، موضحاً أن خروجه

لماذا تراجع وتيرة نمو ودائع المصارف في البنوك؟

يؤشر تراجع وتيرة نمو الودائع لدى البنوك بالمغرب، على صعوبات ستجدها تلك المؤسسات في تمويل الاقتصاد وتوفير القروض للأسر، غير أن تفسير ذلك يختلف بين من يرجح أن يكون الأمر عائدا إلى ضعف النمو الذي ينعكس على إيرادات الأسر، ما يؤثر على مدخراتها، و بين قائل بأن يكون مرد ذلك إلى خروج "الكاش" من المصارف، وبين متحدث عن اهتزاز في الثقة بفعل الخوف مما يمكن أن يمنحه حجم ودائع الشخص من مؤشرات يمكن أن تنعكس على التزامات الضريبية.

المصطفى أزوكاج

أثيرت مسألة تباطؤ وتيرة الودائع لدى البنوك بمناسبة الندوة الصحفية التي عقدها والي بنك المغرب، عبد اللطيف الجواهري، إثر اجتماع مجلس البنك، خاصة بعد قرار مجلس البنك المركزي عدم خفض سعر الفائدة الرئيسي، غير أنه ارتأى خفض معدل الاحتياطي الإجمالي ما سيساعد على ضخ سيولة دائمة تفوق بقليل 11 مليار درهم في البنوك.

قراءة الجواهري

اعتبر المجلس أن سعر الفائدة الرئيسي، المحدد في 2,25 في المائة، لا يزال ملائما وقرر إبقائه دون تغيير، غير أن المجلس ارتأى، بالنظر لاستمرار المستوى المرتفع لحاجيات السيولة البنكية، تقليص نسبة الاحتياطي الإجمالي من 4 في المائة إلى 2 في المائة، ما سيمكن، حسب بلاغ للبنك، من ضخ سيولة دائمة تفوق بقليل 11 مليار درهم. غير أن الجواهري عبر عن انشغاله بمسألة تباطؤ وتيرة نمو الودائع لدى البنوك، في مقابل إقبال كبير على "الكاش"، مؤكدا على أنه أثار الموضوع مع المجموعة المهنية للبنوك بالمغرب. وسجل أن وتيرة نمو الودائع البنكية انتقلت من

لبنوك المغرب تتبع ذلك في ما يتعلق بالمخاطرة المقيمين بالخارج. وذهب إلى أن انخفاض الودائع في البنوك بالمغرب يمكن أن يجد تفسيره في التشريعات والمراقبة ذات الصلة بغسيل الأموال ومحاربة الإرهاب، خاصة في بلدان الاستقبال التي أضحت أكثر تشددا في الإجراءات ذات الصلة بمصدر الأموال ووجهتها. غير أن والي عبر عن مراهنته على الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي، والتي تروم، في جزء منها، تقليص تداول "الكاش"، معتبرا في الوقت نفسه أن تقدما يحدث على مستوى الأداء الإلكتروني.

نمو اقتصادي وادخار

يتصور الاقتصادي محمد العبودي، من المركز المغربي للظرفية، أن تباطؤ وتيرة نمو الودائع

والي بنك المغرب
عبد اللطيف
الجواهري عبر عن
انشغاله بتباطؤ
وتيرة نمو الودائع
لدى البنوك.

6 في المائة سنويا إلى 3,5 في المائة، بينما ما فتئت مساحة "الكاش"، الذي يخرج من البنوك، تتسع، حيث ارتفع من 10 ملايين إلى 17 مليارات حاليا. وأكد على أن تراجع وتيرة نمو الودائع هم المقيمين بالمغرب والمخاطرة المقيمين بالخارج، مؤكدا على أنه طلب من المجموعة المهنية



ما فتئت مساحة "الكاش"، الذي يخرج من البنوك، تتسع، حيث ارتفع من 10 ملايين إلى 17 مليارات حاليا.

على القروض، مشيرا إلى أنه يجري التعرف على مستوى العرض والطلب، غير أنه أكد على أنه عندما جرى خفض معدل الفائدة الرئيسي في 2016 إلى 2,25 في المائة، لم ترتفع القروض. وشدد على أنه عندما يجري خفض معدل الفائدة الرئيسي، تعتمد البنوك إلى خفض معدلات الفائدة المطبقة على الودائع، بينما تترتب قبل عكس ذلك الخفض على معدلات الفائدة المدينة، وهذا يضر بالمدخرين.

وعبر عن الاستعداد لـ"توفير كل السيولة اللازمة التي تحتاجها البنوك من أجل تمويل الاقتصاد"، مشيرا إلى أنه حال ارتفاع الطلب على القروض بنسبة 10 في المائة مثلا، دون أن يواكبه نمو الودائع، فإن البنك المركزي سيضع السيولة اللازمة رهن إشارة البنوك، مشددا على أن البنك المركزي المغربي يتوفر على العديد من وسائل التدخل.

ويتصور محمد العبودي أن الانخراط في مسار استرداد الديون المتعثرة، عبر إسنادها لشركات متخصصة في التحصيل، يمكن أن يضخ سيولة جديدة في البنوك، على اعتبار أن الديون المتعثرة تمثل حوالي 7 في المائة من القروض البنكية أي حوالي 70 مليار درهم.

ويتساءل في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، حول عدم مساهمة المصارف التشاركية في جذب الادخار، رغم ما راج حول وجود فئات خارج النظام البنكي التقليدي تتطلع إلى التعامل مع البنوك التي تخضع معاملاتها لقواعد الشريعة، علما أن التمويلات التي وفرتها تلك البنوك تضاعفت بثلاث مرات، مقارنة بالودائع التي تلقتها والتي وصلت إلى حدود يونيو الماضي إلى 1,7 مليار درهم.

هامش مناورة

تلك تفسيرات مختلفة لخلفيات تراجع وتيرة الودائع البنكية، ما دفع إلى طرح السؤال حول أسباب عدم خفض معدل الفائدة الرئيسي والاكتفاء بـ"توفير كل السيولة الاحتياطية الإجباري". يذهب الجواهري إلى أن البنك المركزي يقوم ببحوث حول الطلب

الديون المتعثرة تمثل حوالي 7 في المائة من القروض البنكية؛ أي حوالي 70 مليار درهم.

له، هو نتيجة موضوعية لتواضع النمو الاقتصادي، الذي ينتظر أن يصل في العام الحالي إلى 2,6 في المائة، مقابل 3 في المائة في العام الماضي، مشيرا إلى أن هذا الوضع ينعكس على ادخار الأسر، كما الادخار الوطني الذي انتقل من 30 في المائة إلى حوالي 27 في المائة.

وأشار في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، إلى أنه في ظل متوسط دخل في حدود 3000 درهم، تجد الأسر صعوبات كبيرة في الادخار، وهو ما يتجلى من البحوث حول ثقة الأسر التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط.

هذا الرأي يشاطره مديح وديع، من جمعية المستهلكين المتحددين، الذي يرى في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، أن مسألة تباطؤ وتيرة نمو الودائع لدى المصارف له علاقة بقدرة الأسر على الادخار، مشيرا إلى أن الطبقة

الوسطى التي تحرص على تكوين ادخار تنوعت منافذ إنفاقها مع حرصها، في ظل تراجع جود الخدمات العمومية، على بذل جهد كبير من أجل ليس فقط تأمين المأكل والسكن، بل توجه إيراداتها أكثر نحو تأمين تـمدرس الأبناء وتوفير وسائل النقل الخاصة.

وقد كشف البحث حول مؤشر ثقة الأسر الذي عممت المندوبية السامية للتخطيط نتائجه في منتصف يوليو الماضي، عن نتائج تؤكد على الصعوبات التي تجدها الأسر في الادخار في الظرفية الحالية فقد صرحت 62,4 في المائة من الأسر أن مداخيلها تغطي مصاريفها، فيما استنزفت 34,2 في المائة من مدخراتها أو لجأت إلى الاقتراض.

ولا يتجاوز معدل الأسر التي تمكنت من ادخار جزء من مداخيلها 3,4 في المائة. وعبرت 83,3 في المائة من الأسر، خلال

الفصل الثاني من العام الحالي، عن عدم قدرتها على الادخار خلال 12 شهرا المقبلة، مقابل 16,7 في المائة، ترى أن ذلك متاح لها. ومن جانبه، يتصور، محمد العربي، عضو

الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، إلى أن دخل الأسر لا يفسر لوحده تراجع وتيرة نمو الودائع البنكية، فهو يتصور أن هناك سيولة نقدية يسعى أصحابها، حتى في القطاع غير المهيكّل، إلى عدم ظهورها في المسارات الرسمية خوفا مما يمكن أن يترتب عن ذلك من التزامات جبائية.





"ليباتيت C".. مصرع مختبرات الأدوية للفوز بصفحة العلاج

اجتمعت، في شهر أبريل الماضي، لجنة مختلطة تضم مسؤولين من وزارة الصحة وأطباء وخبراء لوضع خارطة طريق للقضاء نهائياً على فيروس التهاب الكبد "C" المعروف عند المغاربة بـ"ليباتيت C" بحلول العام 2030. برنامج يتضمن تكفل الدولة بعلاج المرضى المغاربة الذين يقدر عددهم بـ400 ألف؛ أي ما نسبته 1,2 في المائة من ساكنة المغرب.

أحمد مدياني

المكتسبة "السيدا"، و1400 شخص من المدمنين على المخدرات عبر الحقن، هؤلاء، وحسب تفاصيل البرنامج الذي أعدته لجنة مختلطة، تضم مسؤولين عن وزارة الصحة وأطباء وخبراء، سوف يستفيدون من المرحلة الأولى للعلاج، للقضاء النهائي على الفيروس في أوساطهم بحلول العام 2021. وتوضح الوثائق، التي حصل عليها "تيلكيل عربي"، أنه سيتم خلال العام 2020 علاج ما مجموعه 1000 شخص من الفيروس ضمن الفئة التي تعاني من الفشل الكلوي، و300 شخص من المرضى الذين يحملون فيروس "السيدا"، و400 شخص من مدمني المخدرات عبر الحقن. أما في العام 2021، فتم التخطيط لعلاج 2800 شخص يعانون من الفشل الكلوي، و300 شخص يحملون فيروس "السيدا"، و1000 شخص من المدمنين على المخدرات عبر الحقن. وبخصوص باقي المرضى الحاملين لفيروس التهاب الكبد C، وضعت وزارة الصحة برنامجا للعلاج يمتد إلى العام 2030، إذ سيتم التكفل بهم مجانا على مراحل، وسيعرف العام 2020، إطلاق المرحلة الأولى بالنسبة لهؤلاء بعلاج 2300 شخص، أما في العام 2021، فسيتم علاج 600 شخص.

مصادر "تيلكيل عربي" في وزارة الصحة، فسرت استهداف الفئات الثلاثة المذكورة بالدرجة الأولى بالنظر إلى سهولة حصرها، لأنها في الأصل تستفيد من عدة برامج صحية ترتبط بالأمراض التي تعاني منها، أو تتردد على مصحات العلاج من إدمان المخدرات. وأوضحت أن نتائج الإحصاء، الذي ينشر "تيلكيل عربي" نتائج حصرها، ليست نهائية؛ إذ لم يتم بعد تحديد كل المعطيات الخاصة بحاملي الفيروس على المستوى الوطني.

واعترفت المصادر ذاتها، أن "الكلفة المالية باهظة جدا، بالنظر إلى سعر الدواء الذي يقضي نهائيا على المرض، واليوم يبلغ سعر الدواء الذي يحتاجه المريض ما يفوق 10 آلاف درهم سنويا (السعر المحدد الآن والمتضمن في وثائق البرنامج هو 11 ألفا و733 درهما وتم التفاوض على تخفيضه)؛



لجنة مختلطة تضم مسؤولين من وزارة الصحة وضعت خارطة طريق للقضاء نهائيا على فيروس التهاب الكبد "C".

مغرب بدون "ليباتيت C"

400 ألف مغربي مصابون بمرض "التهاب الكبد الفيروسي C"، حسب نتائج إحصاء رسمي لم ينشر بعد، حصل "تيلكيل عربي" عليه من مصدر رفيع بوزارة الصحة. الإحصاء يتحدث عن وجود 112 ألفا من المصابين يستفيدون من برنامج نظام المساعدة الطبية "راميد"؛ أي أنهم من الفئات المعوزة. وتصل كلفة العلاج النهائي اليوم في المغرب، حسب سعر الدواء الذي يقضي نهائيا على الفيروس، إلى 10 آلاف درهم. كما تشير أرقام الإحصاء ذاته إلى أن من بين المصابين بالفيروس هناك 3800 شخص يعانون من الفشل الكلوي، و1300 شخصا حاملون لفيروس فقدان المناعة

تنزيل البرنامج رافقه جدل حول مختبرات الأدوية التي سوف تتكلف بتأمين كمية الدواء الذي يقضي نهائيا على المرض، كما رافقه ملاحظات حول الفئات المستهدفة والكلفة، جدل وصل حد مراسلة المجلس الأعلى للمنافسة للتدخل من أجل إلغاء طلب العروض الذي طرحته مديرية الصيدلة والأدوية، وفاز به مختبران للأدوية. "تيلكيل عربي" حصل على وثائق ومعطيات حصرية تهم تفاصيل "البرنامج الاستراتيجي الوطني للمغرب بلا فيروس التهاب الكبد C"، كما بحث في الجدول الذي رافق طلب العروض للفوز بصفقة الأدوية، ورست الصفقة حسب ما أفرزه طلبه العروض، يوم الجمعة 27 شتنبر المنصرم، على مختبر "Mylan" ومختبر "Kemipharm".

ما هي تفاصيل البرنامج الوطني؟ وكيف سيتم تنزيله؟ كم رصدت له وزارة الصحة؟ ومن هي الفئات التي سوف تستفيد أولا من العلاج المجاني؟ وما هو نوع الدواء الذي طور مؤخرا للقضاء النهائي على الفيروس؟ وما تفاصيل صراع مختبرات الأدوية للفوز بصفقة تأمين الكميات المطلوبة من الدواء بنوعيه؟

400 ألف مغربي مصابون بمرض "التهاب الكبد الفيروسي C"، حسب نتائج إحصاء رسمي لم ينشر بعد.



المرحلة الأولى
من "البرنامج
الاستراتيجي الوطني
للمغرب بلا فيروس
التهاب الكبد C"
ستكلف 59 مليار
سنتيم وذلك خلال
عام 2020.

« أي أن التكفل بدواء 400 ألف مغربي، دون احتساب باقي مصاريف العلاج، يحتاج ميزانية تقدر بـ400 مليار سنتيم". وعن الميزانية المرصودة لإطلاق المرحلة الأولى من "البرنامج الاستراتيجي الوطني للمغرب بلا فيروس التهاب الكبد C"، تفيد الوثائق أنها ستكلف 59 مليار سنتيم وذلك خلال العام 2020؛ أما العام 2021 فرصت له ميزانية تقر بـ74 مليار سنتيم، وتشمل الميزانية شراء الأدوية والقيام بالتحاليل وشراء المعدات الخاصة.

دواء فعال 100 في المائة

شهر يونيو من العام 2016، حصلت شركة "غيلياد ساينسز" بأمريكا على ترخيص من إدارة "الغذاء والدواء الأمريكية"، لدواء طورته يقضي بشكل نهائي على "التهاب فيروس الكبد C"، الدواء هو مركب يحمل اسم "Sofosbuvir/velpatasvir". كما تم تطوير دواء آخر يحمل اسم "Sofosbuvir/Daclatasvir" له نفس خاصية المركب الدوائي السابق مع وجود اختلاف في مدة العلاج، فضلا عن أن المركبين الدوائيين يوصفان في حالات مختلفة عند من يعانون من أمراض أخرى مثل

فقدان المناعة المكتسبة "السيدا" أو يعانون من مرض السكري أو يعانون من فيروس "ليبائيت C" مع وجود تشمع للكبد. وبالنسبة لـ "Sofosbuvir/velpatasvir"، فمدة العلاج التي يضمنها بنسبة 100 في المائة في الحد الأدنى، حسب وثيقة توصل بها وزير الصحة من مديرية الأدوية، هي 12 أسبوعا من استعمال المركب الدوائي؛ سواء كان المريض يعاني من تشمع الكبد أو لا. أما "Sofosbuvir/Daclatasvir"، حسب الوثيقة ذاتها، فيمنح للمريض علاجا خلال 12 أسبوعا؛ إذا لم يكن يعاني من تشمع الكبد وعلاجا في 24 أسبوعا إذا ما كان يعاني من تشمع الكبد.

صراع علي صفقة علاج المغاربة من "ليبائيت C"

يوم ال11 من شهر شتنبر المنصرم، توصل مجلس المنافسة مراسلة موقعة من طرف لحو فيلاي، مالك مختبر "Pharma 5" والكرماعي سالم، نجل مالك مختبر "Galenica"، وهو في نفس الوقت الصيدلي الرئيسي للمختبر. المراسلة، التي يتوفر "تيلكيل عربي" على نسخة منها، تطالب المجلس بالتدخل لإلغاء

طلبات العروض بخصوص صفقة شراء كل من "Sofosbuvir/velpatasvir" و "Sofosbuvir/Daclatasvir". مراسلة المختبرين، وحسب ما ورد في نصها، تتهم وزارة الصحة ومديرية الأدوية والصيدلة بعدم "احترام شروط المنافسة النزيهة، وضرب الصناعة الوطنية للأدوية"، كما ذهبت المراسلة إلى "وضع طلب عروض على المقاس ليفوز أحد المختبرين بتأمين الدواء المستورد "Sofosbuvir/velpatasvir"، قبل أن يحصل المختبر على رخصة الوضع في السوق (AMM)". وزارة الصحة، وعبر مسؤول رفيع في مديرية الأدوية التقاه "تيلكيل عربي"، تدافع عن اختيارها بالقول، إن "مختبر Mylan يتوفر على رخصة الوضع في السوق وأنشأ منذ مدة وحدة لإنتاج الأدوية في منطقة ليساسفة بالدار البيضاء"، كما يشدد المسؤول ذاته على أنه "تم احترام جميع شروط طرح طلب العروض". المسؤول الرفيع في مديرية الأدوية أشهر مراسلة موقعة من طرف الكرماعي عبد الغني مالك مختبر "Galenica" الذي وقع مع مختبر "Pharma 5" مراسلة الاحتجاج التي تم بعثها إلى مجلس المنافسة. المراسلة

الميزانية المرصودة لإطلاق المرحلة الأولى من برنامج "ليبائيت C" ستكلف 59 مليار سنتيم خلال عام 2020.

فيلالي مالك مختبر "Pharma5" والكرماعي سالم نجل مالك مختبر "Galenica"، بشأن التدخل لإلغاء الصفقة، وقبل يومين من مراسلة الكرماعي عبد الغني مالك مختبر "Galenica" للتراجع عن موقف نجله". مديرة الأدوية والصيدلة، أوضحت بشأن تاريخ حصول مختبر "Mylan" على (AMM) بأنه كان يتوفر على رخصة لاستيراد المركب الدوائي قبل أن يتقدم للتنافس على الصفقة. كما حصل "تيلكيل عربي" على نتائج طلبات العروض، وقيمة الصفقة التي حصل عليها كل من "Kemipharm" الذي سوف يوفر المركب الدوائي (Sofosbuvir) و "Mylan" الذي سوف يوفر المركب الدوائي (Sofosbuvir) (velpatasvir). وتظهر المعلومات الموثوقة التي حصل عليها "تيلكيل عربي" أن "Mylan" حصل على الصفقة بقيمة 14 مليون درهم، أي بسعر 59,5 درهما للحبة الواحدة في العلاج. أما مختبر "Kemipharm" الذي يملكه مصري، ففاز بالصفقة مقابل 29,5 درهم فقط للحبطين؛ أي أقل من السعر الذي منح "Mylan" بالضعف ونصف! ■

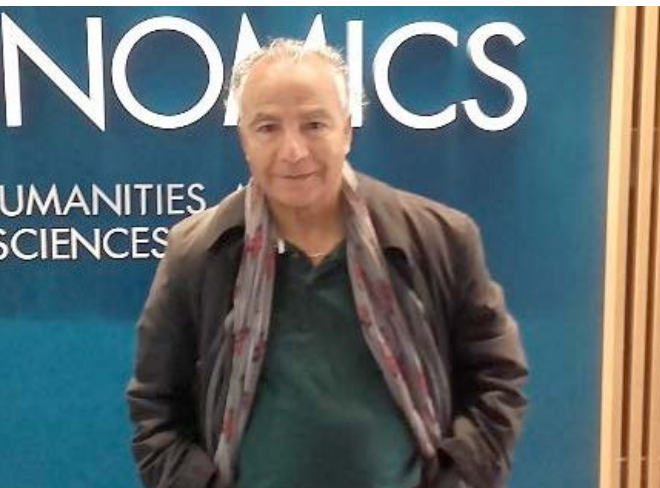
بدون فيروس التهاب الكبد C شابتها عيوب وتجاوزات وأن الملف لدى المصالح المعنية بحماية قانون المنافسة والدفاع عن الصناعة المغربية للأدوية". وختمت المتحدثة ذاتها حديثها بالقول: "نحن نثق في السلطات الوطنية التي تنظر على هذه القضية، وسنتنظر نتائج تحقيقاتها، وكما أن ملفا متكاملًا وصل إلى مجلس النواب للنظر فيه". أمام كل هذه المرافعات، حصل "تيلكيل عربي"، عبر مصادره الخاصة الموثوقة، على وثيقة تشير إلى التاريخ الذي حصل فيه مختبر "Mylan" على رخصة الوضع في السوق (AMM) للمركب الدوائي (Sofosbuvir) (velpatasvir). وحسب الوثيقة ذاتها، فإن الترخيص صدر بتاريخ 16 شتنبر 2019؛ أي بعد 5 أيام من مراسلة مجلس المنافسة من طرف لحلو

لماذا يدفع للعلاج المستورد ضعف تكلفة العلاج المصنع محليا مرتين ونصف؟

« التي وجهت لمجلس المنافسة، ويتوفر "تيلكيل عربي" عليها، وتحمل تاريخ 18 شتنبر 2019، يتبرأ الأب المؤسس والمالك للمختبر من موقف نجله سليم الكرماعي، وجاء فيها أن "خطوة الابن كانت مبادرة لم يستشر فيها إدارة المختبر"، كما وصف الأب خطوة ابنه بـ "الخاطئة"، بل وصل حد وصف توقيع نجله لمراسلة المطالبة بإلغاء طلب العروض بأنها "تمثله فقط ولا تمثل إدارة المختبر". "تيلكيل عربي" اتصل بمريم فيلالي لحلو، نجلة مالك مختبر "Pharma5"، والتي تمسكت في حديثها للموقع بالموقف الذي تم التعبير عنه في المراسلة الموقعة من مختبر "Galenica" قبل أن يتراجع مالكة عليها. واختارت مريم فيلالي لحلو توضيح موقفهم بطرح مجموعة من الأسئلة وهي: "إذا كانت الصحة حقا دستوريا لكل مواطن مغربي، لماذا لم يتمكن من يتوفرون على نظام المساعدة الطبية (راميد) من الوصول إلى هذه العلاجات عندما تم تصنيعها في المغرب منذ ما يقرب من 4 سنوات؟ ولماذا هم دون أي علاج إلى اليوم؟ وإذا حاولنا تقديم أفضل علاج للمغاربة، فلماذا منح ضعف الحصة للمركب الدوائي (Sofosbuvir) (velpatasvir) بينما لا يمكن إعطاؤه لجميع المرضى؟ في حين يمكن إعطاء (Sofosbuvir/Daclatasvir) لجميع المرضى؟! وهل نبحت عن أدنى سعر للمركب الدوائي لصالح ميزانية الدولة عندما نطلق طلب عروض للصفقة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا نحترم قانون المنافسة؟". وأضافت نجلة مالك "Pharma5" متسائلة: "لماذا تعطي ثلثي العلاجات لواحد فقط من العلاجين المتاحين، في تناقض تام مع الالتزامات التي تم التعهد بها في البيان الرسمي لوزارة الصحة الصادر في ماي 2019؟ وأيضا، لماذا يدفع هذا العلاج المستورد ضعف تكلفة العلاج المصنع محليا مرتين ونصف، مع العلم أنه سيولد أيضا تكلفة إضافية لا يتحدث عنها أحد، وهي تكلفة اختبار فيروس نقص المناعة المكتسبة لوصفه؟!". وشددت مريم فيلالي لحلو، في تصريحها لـ "تيلكيل عربي" على أن صفقة "مغرب



رضوان الطويل: نتحدث عن العدالة الاجتهاعية دون أن نراها



رضوان الطويل،
أستاذ الاقتصاد
بجامعة غرونوبل
بفرنسا.

ساهم النقاش حول نموذج النمو، الذي أطلق منذ أكتوبر 2017، في اختراق جليد الصمت حول جودة إنجازات الاقتصاد المغربي، وحرص على البحث على نقائص السياسات العمومية، حيث شرعت العديد من المؤسسات في الحديث عن ضعف النشاط، والبطالة، والهشاشة، والفوارق الاجتماعية. ويؤشر إخضاع المفاهيم المستعملة في النقاش، حسب رضوان الطويل، أستاذ الاقتصاد بجامعة غرونوبل بفرنسا، على نقص في التحليل والتشخيص، وهو نقص يتجلى أكثر في تحديد أهداف التنمية.

المصطفى أزوكاح

يتعرضون لبطالة طويلة الأمد. هكذا، تصل حصة العاطلين الذي تمسهم عطالة مؤقتة من أجل الحصول على مؤهلات جديدة إلى 82 بين النساء و72 في المائة بين الرجال. ويبرز مستوى أداء السوق في وجود بطالة تمس عددا كبيرا من الأشخاص. ويترافق عجز النشاط الناجم عن ذلك مع كلفة مرتفعة على مستوى البطالة والرفاه الاجتماعي وتفاقم الفوارق التي تحد من الولوج إلى الموارد والحق في التربية والصحة، ويؤجج عواقب التنمية ويهدد التماسك.

كيف تستقبلون الأطروحة الشائعة كثيرا والتي مفادها أن النمو الاقتصادي يستند على الطلب؟

هذه الأطروحة تأتي من تأويل معيب لتعريف مفهوم الدخل من منظور الطلب

التطورات تدفع إلى التساؤل حول جودة النمو. بما أنكم تشيرون إلى جودة النمو، كيف ينعكس ما سبق على التشغيل؟ نحن نلاحظ أن معدل التشغيل يسجل انخفاضا شبه مستمر في العالمين القروي والحضري، فبعدما كان يصل في 2000 إلى 46 في المائة، انتقل إلى 41,9 في المائة في 2016، ويعرف معدل النشاط الانخفاض ذاته من 53,8 في المائة في 2000 إلى 46,4 في المائة. وتعتبر البطالة في مرحلة الإدماج المهني (chômage d'insertion) الشكل الأبرز للإقصاء من الشغل: ففي 2017، مثل الشباب البالغين ما بين 15 و34 عاما، حوالي 93 في المائة من الداخلين إلى سوق الشغل، وتجلى أن 39 في المائة حاملون لدبلوم عال، و40,2 في المائة حاصلون على دبلوم متوسط، بينما غير الحاصلين على شهادات مثلوا 15 في المائة. ويظهر أنه عندما يفقد النشيطون شغلهم،

ما هي العوامل التي تفسر التراجع من أجل تغيير نموذج النمو الاقتصادي بالمغرب؟ عندما نحلل نظام السياسة الاقتصادية بالاحتكام لمعايير الهادفة إلى الفعالية، نقف على مثلث مزعج بين من جهة، الاستقرار الماكرواقتصادي والإصلاحات الهيكلية، ومن جهة أخرى، الدينامية الحميدة للنمو (Dynamique vertueuse). فنمو الناتج الداخلي الخام يبقى هشا، حيث يرتهن للقيمة المضافة الفلاحية، غير المستقرة والمحدثة لفرص عمل ضعيفة. نلاحظ أنه بعد تسجيل متوسط نمو في حدود 4,8 في المائة بين 2000 و2008، انخفضت وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام إلى 3,6 في المائة بين 2009 و2016. وبدوره يستقر الناتج معدل نمو القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية في حدود 3,5 في المائة، مسجلا انخفاضا بنسبة 1,3 في المائة. هذه

(d'entraînement)، بضيق السوق الداخلي. وبالنظر لهذه الآثار السيئة، فإن الرهان على الطلب الخارجي لا يمكن أن يفضي إلى تحفيز النمو والتشغيل.

يتجلى أن النقاش حول هذه القضايا مطروح منذ عامين تقريبا، كيف تقيمونه؟ صحيح، النقاش الجاري فرصة ل طرح المعطيات والتقارير حول عدم كفاية نمو الناتج الداخلي الخام، وهشاشة النمو، والطابع الثابت (Persistant) للبطالة، وشيوع ضعف تشغيل الشباب، وضعف الإنتاجية الشاملة، والاختلالات الجهوية، كما يجري الحديث عن ضعف "الرأس مال البشري" وسوء خدمات التربية والتعليم والصحة أو توسع الفوارق. ويجب أن نسجل، مع ذلك، أن الأمر يتعلق بملاحظات محلية أكثر منها تحليلات حول الروابط القائمة، بين، من جهة، محتوى السياسات الظرفية والإصلاحات الهيكلية، والمخططات القطاعية، ومن جهة أخرى، بأداء ونتائج الاقتصاد الوطني.

ما الذي يجب الانكباب عليه؟

يبدو أن تعيين ذلك المحتوى على الصعيد المؤسساتي والعملي، والتقييم الشامل لنظام السياسة الاقتصادية، بالنظر لمعاييرها الخاصة المتعلقة بالفعالية، عملا ضروريا من أجل تحديد العوامل الرئيسية لعدم الكفاءة والآثار غير المنتجة (Les effets contreproductifs)، والمقتضيات والقواعد المعيبة والمبادئ غير المناسبة. يطرح فرانسوا بورغينيو، رئيس الاقتصاديين الأسبق بالبنك الدولي، التساؤل التالي: "ألم يكن الاقتصاد وممارسة التنمية سوى سلسلة من التجارب، بعضها أفضى إلى نجاحات رنانة، بينما الأغلبية الساحقة لم يكن لها سوى تأثير قليل؟". وأن تصور أن المقارنة مع بلدان الجنوب، ستكون، بدون شك، كفيلة بأن تضيء نتائج سياسات الاستقرار الماكرواقتصادي، حسب قواعد



التنمية لا تقاس فقط من زاوية الحريات الشكلية، بل كذلك من زاوية مدى الحريات الحقيقية.

العرض الشامل (Offre globale). ويجب أن ننبه إلى أن التوصية بتبني سياسات قائمة على العرض، كبديل كفيل يخلق دينامية حميدة للنمو، تنطوي على تفسير خاطئ، على اعتبار أن هذه السياسات حظيت بدعم صاحب القرار العمومية منذ أواخر القرن الماضي. وفيما يتصل بالتوصية التي تشجع على استراتيجية لإنعاش الصادرات، فإنها تترجم خطأ في الاستنتاج قائم على تصور أن الطلب الداخلي والطلب الخارجي منفصلين. هكذا فإعطاء الأولوية للانفتاح التجاري، باعتباره محركا للنمو الاقتصادي، يمكن أن يفضي عبر التنافسية القائمة على التكلفة (compétitivité-coût)، إلى السقوط في فخ الأجور المتدنية وضعف الإنتاجية، والتأثير، بالنتيجة، على الاستهلاك والنزوع القاضي بالاستثمار في الابتكار، والتشجيع على عدم التكيف مع الطلب الخارجي. هذا التأثير السلبي كفيل بأن يعوق الاستثمارات المباشرة الأجنبية، التي يواجه توسعها والآثار المترتبة عنها (effets

الشامل، باعتباره محصلة لاستهلاك الأسر، والاستثمار الخاص، والنفقات العمومية والصادرات الصافية من الواردات. ويبرز التفكيك الكمي لمساهمة كل واحد من هذه المكونات أن الطلب الداخلي يساهم بقوة في نمو النشاط، غير أنه من الخطأ، مع ذلك، الخلوص إلى أن نموذج النمو يستند على الطلب.

ألا ينطوي ما تخلصون إليه أنتم هنا على نوع من التناقض؟

يجب الوقوف على وزن كل جزء من المكونات المشكلة للطلب الشامل، هكذا إذا كان استهلاك الأسر مهما، فلأن حصة النفقات الممثلة له غالبية، زد على ذلك أن السياسات النقدية والموازنية، كما السياسات الهيكلية لا تتميز بتدبير مباشر للطلب. هكذا، فأهداف مراقبة التضخم والعجز العمومي وإصلاحات الأسواق، كما تدابير المخططات القطاعية، تحيل على سياسات موجهة لخلق الشروط الملائمة لتشجيع

« ثابتة وإصلاحات الأسواق الموجهة لتكثيف المنافسة والمرونة للذين يجري التعاطي معها أكثر ياق.

ما الأمور التي يفترض تفاديها التصدي للتعاطي مع قضايا تهم الإقلاع الاقتصادي والتشغيل مثلاً؟

إن التعريف الدقيق لسياسة من أجل الإقلاع الاقتصادي والتشغيل وتقليص العجز الاجتماعي، تستدعي زاوية نظر واضحة. فالدعوة إلى تقديم مقترحات دون إيلاء اهتمام للتشخيص يفضي إلى إعفاء هذه المقترحات من البراهين المدللة عليها، وعندما يجري تبخيس البراهين التحليلية، فإن مثل هذه المقاربة تؤدي، بالضرورة، إلى تراكم (Juxtaposition) التوصيات فقط. والحال أن التفكير في السبل الممكنة تقتضي نظرة شاملة متمحورة حول تحديد شروط دينامية حميدة للتشغيل والرفاه والتماسك الاجتماعي، غير أنه من أجل ذلك، سيكون مفيداً إعادة النظر في الأفكار المتهافتة، والأخطاء الناتجة عن الجهل والمضلة، واليقينيات الراسخة.

المرونة التي تعتبر واقعا بالمغرب تدفع إلى السقوط في فخ الأجور الدنيا.

تصل نسبة العاطلين مؤقتاً للحصول على مؤهلات جديدة إلى 82% بين النساء و72% بين الرجال.

متناغمة، ومتناقضة وغير سديدة، في غياب مرجعية للقيم والمعايير والأهداف والأدوات. ومن اللافت ملاحظة أنه ضمن هذه السياق، يصيح الحديث عن الجديد (Nouveauté) مثيراً للريبة.

أين يتجلى مثل هذا التوجه الذي يؤشر على عدم التناغم والتناقضات التي تشير إليها؟ نحن نشهد تكراراً للخطاب حول الفوائد التي تنطوي التنافسية والمنافسة وسياسات العرض أو إصلاحات الأسواق. وفي غياب مساءلة نقدية لهذه المفاهيم، تبقى العديد من مناطق الظل قائمة. فدفاع الاتحاد العام لمقاومات المغرب عن المرونة في سوق الشغل دال على هذا المستوى.

المرونة التي ينادى بها، باعتبارها حل لمعادلة التنافسية والنمو، لا تنطوي على الفضائل (Atkinson, 2016)، التي يقال إنها أصيلة فيها، على اعتبار أن تقييد العقود غير المحدد في الزمن، وتطوير العقود المؤقتة، كما تقليص حماية الشغل، لا تبدو كفيلة بتحفيز النشاط والشغل أو تطوير التحفيز من أجل الابتكار. والمرونة التي تعتبر واقعا بالمغرب (المندوبية السامية للتخطيط 2017 والبنك الدولي 2017)، والتي تسري على شريحة واسعة من الأجراء، تدفع إلى السقوط في فخ الأجور الدنيا التي يعتبر ضعف مستوى الإنتاجية كمرادف لها.

تتسم العلاقات الأجرية في العديد من الشركات بخطر أخلاقي (Aléa moral) مزدوج، فمن جهة تخرق الشركات التشريعات في مجال شروط العمل والمرتبات، ومن جهة أخرى، لا يبذل الأجراء الجهد الإنتاجي المناسب، وينتج عن ذلك وجود أرباح غير مستغلة بالنسبة للطرفين. وعبر توسيع تسهيلات التسريح، تدعم المرونة عوامل الإنتاجية المتدنية عبر اللجوء

هذا يحيلنا على النقاش حول "النموذج التنموي الجديد"، الذي تعددت الصفات والتدابير المقترحة من أجل بلوغه، ما هي قراءاتكم لما يقترح اليوم؟

أضحى شائعاً أن نقرأ هناك وهناك أنه ما دام التشخيص حول جودة النمو الاقتصادي قائم، فقد حان الوقت من أجل التعبير عن توصيات وبلورة تدابير للسياسة العمومية. وتبدو العديد من المقترحات، التي تجد لها صدى في وسائل الإعلام، هشة بشكل مزدوج. فمن جهة، يعتبر بلورة تشخيص مدلل عليه للاقتصاد الوطني مقدمة ضرورية (Préalables) للمسارات التي يفترض الانخراط فيها، فبدون مقدمات كفيلة بأن تعطي المعنى وتؤشر على جدية هذه المقترحات، تختزل هذه الأخيرة في مجرد جرد للتدابير دون أساس مشترك، ومن جهة أخرى، سيحكم على هذه التدابير بأن تكون غير





تبني سياسات قائمة على العرض، كبديل كفيل بخلق دينامية حميدة للنمو، تنطوي على تفسير خاطئ؛

في حياة الجماعة. فالتنمية لا تقاس فقط من زاوية الحريات الشكلية، بل كذلك من زاوية مدى (Etendue) الحريات الحقيقية. إن التساؤل حول التنمية غير منفصل عن التساؤل حول "كيفية العيش المشترك". هذا ضروري من أجل إمطة اللثام عن الأفكار المسبقة، كما لتقييم قوة البراهين ورجحان الخلاصات. وكما يقول داني رودريك، الاقتصادي المتخصص في التنمية: "إن التعاطي مع الأفكار بجدية يساعدنا على حل العديد من ألغاز الحياة الاجتماعية والسياسية". ■

la liberté formelle d'accomplir et l'accomplissement réel). فالأول يشمل تحقيق الرفاه الفردي الذي يتيح له الدخل وجودة الحياة، ويحيل الثاني على حرية ولوج الفرد لمختلف الاختيارات التي يتطلع إليها. ويوجد في قلب طريقة التقييم هاته مفهوم القدرات كمجموعة من شروط الوجود والعمل التي يتوفر عليها الأفراد على مستوى الاختيارات والفرص. هذه القدرات تشمل إنجازات رئيسية مثل الأكل، أن يكون الشخص في صحة جيدة، القدرة على التربية، وتقدير الذات، والمشاركة

(*) عن وصف الأريالية (Arlésienne)

في هذه القصة التي نشرها ألفوس دودي في عام 1866، يعبر شاب عن رغبته في الزواج من فتاة تتحدر من مدينة أرل الفرنسية، فقد تعلق قلبه بها بعد التقى بها مرة واحدة، بل إن مراسيم الخطبة وحفلة كبيرة نظمت، لكن في غياب الخطيبة المفترضة. وفي تلك الليلة، حضر شخص أخبره والده بأن الفتاة كانت موعودة له هو، وبأنها لم تكن سوى فتاة سيئة، تسرب اليأس إلى نفس الشاب، ولذا بالصمت، ثم من أجل خداع أسرته، أوهمها بأنه سعيد، دون أن ينسي محبوبته، قبل أن ينتحر أمام ناظري والدته. وأضحى الأريالية Arlésienne ترمز إلى كل شخص أو شيء تنتظره ولا يأتي.

« للعقود قصير الأمد. هذه العقود تدفع شركات إلى عدم الاستثمار كما يجب في الكفاءات الخاصة للأجراء، وتفضيل التسريح على الإنتاجية، هكذا، يتم عدم تشجيع التعلم عبر الممارسة وترسيخ الابتكارات، وبالتالي، فإن فخ الأجور المتدنية يرافقه فخ ضعف التأهيل (sous-qualification).

يولي النقاش حول النموذج التنموي الجديد أهمية جد كبيرة للاقتصاد، وهو اهتمام لا يحظى به البعد الخاص بالحقوق أو السياسة، ألا يشكل ذلك نوعاً من النقص في المقاربة؟

رغم تداوله الشائع، فإن مفهوم التنمية لا يوجد موضوع صياغة ترقى إلى مستوى المكانة التي يستحقها. فإما يتعامل مع النموذج التنموي، ببساطة، كمرادف لـ"نموذج النمو" أو ينظر إليه باعتباره مسلمة لا تستحق تشكيل معناه.

هذا يسري كذلك على مفهوم "العدالة الاجتماعية" التي تبدو كالمحبوبة الأريالية (Arlésienne) في القصة (*) التي ألفها الفرنسي ألفونس دودي (Alphonse Daudet)، حيث نتحدث عنها كثيراً دون أن نكون قد رأيناها. والحال أن الرهان حول التفكير في طريق جديد، يقتضي إعادة تعريف التنمية باعتبارها إطاراً شاملاً للسياسات العمومية.

يمكن الاستناد على المقاربة القائمة على القدرات كما طورها الاقتصادي الهندي أمارتيا سين، والتي تربط بين إشكاليات العدالة الاجتماعية والتنمية. فهذه المقاربة التي تشدد على تقييم الرفاه انطلاقاً من إنجازات الأفراد، تجدد مفهوم التنمية عندما تحتل الحريات والمساواة موقعا مركزيا فيها. فعكس التحليل الذي يقارب الرفاه عبر الممتلكات (Biens)، تركز مقاربة أمارتيا سين، على الإنجازات التي يحققها الأفراد عند استعمالهم لتلك الممتلكات، ويعتبر أن تقييم موقع شخص في المجتمع يستدعي دمج معيارين: الحرية الشكلية لتحقيق الاختيارات والتحقيق الفعلي لها

البيضاويون "سيتم حملون" الحافلات القديمة على مدى عام

تدبير النقل بالعاصمة الاقتصادية سيوقع يوم الخامس عشر من أكتوبر الجاري.

تدبير وضع كارثي

يفترض في الشركة الجديدة تدبير وضع كارثي على مستوى النقل في المدينة، على اعتبار أن عدد الخطوط التي تتوجه إليها حافلات الشركة لا يتعدى 75 خطاً، بينما كانت قد التزمت بتسخير حافلات لـ154 في العقد المبرم مع المدينة، في الوقت نفسه، تجوب شوارع المدينة 866 حافلة، مقابل التزام بتوفير 1207 حافلة. وكانت "نقل المدينة" قد استمرت في استعمال 770 حافلة قديمة، والحال أنها كانت قد التزمت بأن تكون جميع الحافلات جديدة. وخاض عمال "نقل المدينة"، أمس الأربعاء، إضراباً عن العمل، بعدما لم يتوصلوا بأجر شهر غشت سوى في بداية أكتوبر، حيث يتخوفون من أن يحول لهم أجر أكتوبر الجاري في دجنبر، علماً أن عقد مجلس المدينة مع "نقل المدينة" سينتهي سريانه في نهاية أكتوبر الجاري.

وقد أشار العماري إلى أن جهة الدار البيضاء ستتولى توفير أجور عمال الشركة إلى أن تشرع شركة "الزا" في تدبير النقل بالعاصمة الاقتصادية. وأطلقت فيدرالية اليسار الديمقراطي، حملة تواصلية ميدانية مع ساكنة الدار البيضاء، بسبب الأزمة المتوقعة في قطاع النقل بعد انسحاب "نقل المدينة" بعد اجتماع جرى التداول فيه حول مستجدات ملف النقل عبر الحافلات بالدار البيضاء و الأزمة التي تلوح في الأفق بعد توقف العقد الذي يربط المدينة بـ"مدينة بيس" في نهاية أكتوبر الجاري. ويرتقب أن يجوب المشاركون في الحملة، التي حلت الخميس الماضي بساحة "ماريشال"، الأحياء والشوارع من أجل التواصل المباشر مع ساكنة الدار البيضاء، كما سيتم توزيع منشورات توضح وضعية النقل بالعاصمة الاقتصادية. ■

يتوجب على ساكنة الدار البيضاء الانتظار إلى غاية نونبر من العام المقبل، كي يروا الحافلات الجديدة، التي وعد بها مجلس المدينة، تجوب شوارع العاصمة الاقتصادية، فيما سيعقد اجتماع مع شركة "الزا" من أجل تدبير المرحلة الانتقالية، علماً أن الجهة ستقوم بأداء أجور العمال عمال "نقل المدينة" المضربين.

تليكل عربي



استمرت "نقل المدينة" في استعمال 770 حافلة قديمة، رغم التزامها السابق بأن تكون جميع حافلاتها جديدة.

سيأتي بحوالي 500 مليون درهم من هذه الأخيرة 1,1 مليار درهم من درهم من جهة الدار البيضاء - سطات، بينما لم يكشف عن المساهمة المنتظرة من صندوق التجهيز الجماعي. وأكد التمس من البيضاويين الصبر والتحمل، على أن التأخير في شراء الحافلات مرده إلى الانكباب على توفير التمويلات، حيث تمت تعبئة 180 مليون درهم في يوليوز الماضي، مشيراً إلى أنه جرى تفادي الاقتراض من أجل تأمين التمويلات بسبب ارتفاع أسعار الفائدة. وفي السياق ذاته، ذهب العماري إلى أن مؤسسة التعاون بين الجماعات ستعقد اجتماعاً في اليومين المقبلين مع شركة "الزا" من أجل التداول حول حظيرة الحافلات الحالية، علماً أن الشركة ستتولى تدبير المرحلة الانتقالية إلى غاية أكتوبر من العام المقبل. وأكد على أن عقد التدبير المفوض الذي ستسلم بموجبه "الزا"

أعلن عمدة المدينة، عبد العزيز العماري، الثلاثاء الماضي، عن إسناد تدبير النقل بثمانية عشرة جماعة بالدار البيضاء لشركة "الزا" التي ستحل محل "نقل المدينة"، والتي ينتهي العقد الذي يربطها بالمدينة في نهاية أكتوبر الجاري.

في انتظار نونبر 2020

أوضح عمدة المدينة عبد العزيز العماري، الخميس الماضي، بمناسبة انعقاد الدولية العادية لمجلس الدار البيضاء، أن الحافلات الـ350 التي ستوفرها مؤسسة التعاون بين الجماعات بالدار البيضاء والحافلات الـ350 التي ستشترتها الشركة المدبرة ستحل بشوارع الدار البيضاء في نونبر من العام المقبل. وأشار إلى أن تمويل الحافلات الـ350 التي ستوفرها مؤسسة التعاون بين الجماعات،